




المجلس القومي لحقوق الإنسان معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

التقرير السنوي السابع عشر
للمجلس القومي لحقوق الإنسان
يوليو ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤
الملخص التنفيذي

تقديم
د/ مشيرة خطاب
رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

 [@nchrEgypt](https://twitter.com/nchrEgypt)
www.nchregypt.org



المجلس القومي لحقوق الإنسان

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

**التقرير السنوي السابع عشر
للمجلس القومي لحقوق الإنسان
يوليو ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤
المخلص التنفيذي**

فريق إعداد التقرير

الإشراف العام والتقديم السفيرة الدكتورة / مشيرة خطاب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان		
المحرر الرئيسي د. ولاء جاد الكريم عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان	رئيس لجنة إعداد التقرير السفير الدكتور / محمود كارم نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان	
المحررون		
د. نهى بكر عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان	أ. سعيد عبد الحافظ عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان	
الفريق البحثي		
كريم شلبي سحر ربيع	إسلام ريحان أحمد نصر	أسماء فوزي زينب صفوت

مقدمة رئيسة المجلس للتقرير السنوي السابع عشر

يشرفني تقديم التقرير السابع عشر للمجلس القومي لحقوق الانسان، و الثاني الذي يعده التشكيل الحالي للمجلس ، والذي بدأ عمله في مطلع عام ٢٠٢٢، وسط حالة من الحماس والتفاؤل وهو يخطو خطواته الاولى، في ظل اول دستور مصري يعتنق منهجية ومقاربة رصينة لحقوق الانسان، وضعتة لجنة خمسينية تضم خيرة الخبرات المصرية نساء ورجالا غلب عليها التيار التقدمي بما في ذلك ممثلي التيار السلفي من أعضاء اللجنة الذين اتسم ادائهم برقي ووطنية ، وتم النص في مواقع متعددة من الدستور منها المادة ٩٣ علي الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان التي صادقت عليها مصر . وخلق الدستور حالة من التفاؤل بتحقيق نقلة نوعية في حقوق الانسان تليق بمصر وتوقعات العالم من دولة لها ثقلها لعبت دورا محوريا في الحركة العالمية لحقوق الانسان، ثم تعرضت لهزة عنيفة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عصفت بإنجازات كثيرة

وعلي الرغم من استعادة الدولة لدورها بفضل جهود حثيثة اسفرت عن العودة الي الانتظام في دورية تقديم التقارير المتأخرة الي الاليات التعاهدية لحقوق الانسان ، الا ان القناعة بفوائد انفاذ حقوق الانسان، و ضمان ممارستها علي ارض الواقع لكل مصري ومصرية بدون أي تمييز تنفيذا لاستحقاقات دستورية يظل املا يراود الكثيرون. واذكر عقب صدور دستور ٢٠١٤ كتبت مارينا اوتاواي Marina Ottaway الخبيرة بالشأن

المصري والتي زاملتها لشهور ستة عام ٢٠١٢ باعتباري باحث اول بمركز ودرو ويلسون للباحثين الدوليين بواشنطن ، والذي يعد من ارقى مراكز الأبحاث الامريكية وعلي صلة وثيقة بالخارجية الامريكية كتبت مارينا مقالا وصفت فيه الدستور المصري بانه "قائمة تمنيات" يقدم صورة وردية للدولة المصرية، وأضافت ان الدستور يوضح مراكز القوة في الدولة معلقة بان العبرة بالتنفيذ، وقد اعتبرت تلك العبارة مصادرة علي خطوة عملاقة وتشكيكا في صدق النوايا وكتبت علي الفور مقالا من مكتبي بالمركز ارد فيه علي تشكيكها في خطوة مفصلية وحرصت ان ينشر مقالي من واشنطن عتابا لزميلة علي تلك الروح التشاؤمية ، وتمنيت ان تثبت الايام خطأ نبوءتها .

اسوق هذا المثال بعد مرور عشر سنوات علي اهم دستور مصري يضمن حقوق المصريين دون تمييز ، واليوم بعد مرور عشر سنوات علي سن هذا الدستور العظيم، لا اجد صعوبة في التعاطف مع المطالبة بإنفاذ الدستور وتحويل الحقوق التي يضمنها الي واقع يعيشه ويمارسه المصريين، وقد تعودنا علي ان نري احتفالات بتوقيع وثائق مهمة و لا نري احتفالات مماثلة برصد وتقييم تنفيذها وإبراز العقبات التي تحول دون التنفيذ.

هدفي من تلك المقدمة هو تناول توقيع الحكومة المصرية علي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر ١٩٩٣ والمعروف ب" مبادئ باريس" والذي يحدد الضوابط والمعايير التي يجب ان تحكم انشاء "المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان" وذلك لضمان فعاليتها واستقلالها المالي والإداري. وفي سبيل ذلك، تتقدم تلك المؤسسات كل خمس

سنوات بطلب اعتمادها او تجديد اعتمادها من اللجنة المختصة وبموجب هذا التوقيع أنشأت مصر المجلس القومي لحقوق الانسان عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. باعتبارها المؤسسة الوطنية المستقلة الوحيدة المعنية بمعاونة الدولة علي حماية وترويج واناذ حقوق الانسان وضمان ممارستها والتمتع بها لكل انسان يخضع لاختصاصها القانوني. الا ان واضعو الدستور المصري خلطوا المجلس القومي لحقوق الانسان في نفس السلة مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الاعاقة رغم اختلاف الوضعية القانونية لكل منها، باعتبار الأخيرة مجالس وطنية أنشأت بموجب تصديق مصر علي اتفاقيات الامم المتحدة لحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة، الا انها تختلف عن المجلس القومي لحقوق الانسان في انها لا تتطلب اعتمادا دوليا بخلاف المجلس القومي لحقوق الانسان. الامر الذي يثير تساؤلا حول ادراك لجنة الخمسين ومن ساهم في اعتماد الدستور لحقيقة وضعية المجلس القومي لحقوق الانسان، ويثير التخوف من عدم الالتفات الي اهمية الالتزام بمبادئ باريس.

ويرجع تخوفي الي ان هذا الجدل الهام يتزامن مع سعي المجلس القومي لحقوق الانسان الي الاحتفاظ بتصنيفه الدولي الرفيع بموجب مبادئ باريس ويدخل حاليا في نقاش مضمّن مع لجنة الاعتماد الفرعية لتقنين بعض الاطروحات التي استندت فيها اللجنة لتقارير من طرف ثالث لا تتسم بالموضوعية، تدعي نقص التوافق مع المعايير الدولية لاستقلالية وفعالية الآليات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان. ،

وهي ليست المرة الاولى بل هي الثالثة منذ انشائه علي يد الامين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي الذي يدين له العالم بتشديد نظام الأمم المتحدة لحقوق الانسان، و بضع خطة عمل للارتقاء بتلك المنظومة، وإصلاح الأمم المتحدة ، كما تتضمن الخطة ترشيد جهود الدول وتخفيف عبء عملية اعداد تقاريرها الي اللجان التعاهدية لحقوق الانسان، وهو الامر الذي اسفر عن مساعدة الدول في اختصار تلك الجهود فيما اصبح يطلق عليه المراجعة الدورية الشاملة والتي أسندت الي. مجلس حقوق الانسان في جنيف

وفي الوقت الذي تعاني فيه بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان من تداعي الاهتمام الرسمي بمبادئ باريس ، يتنامي الاهتمام الدولي ببعض الكيانات غير الحكومية المناوئة لدولها خاصة تلك التي تعمل خارج حدودها ، وأصبحت التقارير التي تقدمها تلك الكيانات تحظى بتبني مطلق وغض الطرف عما قد ينطوي عليه الامر من تعارض المصالح وعدم دقة البيانات الواردة بها، وباتت المؤسسات الوطنية تتصدي بمفردها لتلك التناقضات دون دعم حكومي او رسمي كاف وتدفع ثمن الخصومة بين بعض الحكومات ومعارضيتها. ومن التطورات الخطيرة ان المؤسسات التي قررت البقاء خارج التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تبدو افضل حالا واكثر استقلالية في تنفيذ ما تراه افضل لظروفها، وهو وضع لم يلفت اهتمام من يدعون غيرتهم علي الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان حيث انه يهدد بمستقبل يشابه مصير عصبة الأمم، فبعض المؤسسات الوطنية تساورها شكوك حول جدوى الانطواء تحت مظلة التحالف العالمي.

ما دفعني الي كتابة تلك السطور ليس مجرد تحد يمر به مجلسنا القومي، بل هو دعوة للاهتمام بمستقبل الحركة العالمية لحقوق الانسان، وفي القلب منها وضعية المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان

ذلك ان اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الانسان، في خطوة استباقية، أرسلت مؤخرا تعميما يفيد بانها بصدد اعداد ملاحظة عامة حول مبادئ باريس وفائدتها للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، وتطلب من الهيئات الوطنية موافقتها بمقترحاتها وآرائها ، واتوقع ان اللجنة تستشعر قلق ما، وتود الاستنارة بأراء أعضاء التحالف. وعكف المجلس القومي لحقوق الانسان علي اعداد رده مسترشدا بالتجربة المصرية، منبها الي أهمية الحفاظ علي الثقة في تلك المنظومة من جانب من أنشأت من اجل خدمتهم ، الا وهي المؤسسات الوطنية. وان الهدف يجب ان يكون " مساعدة" وليس "معاقبة" المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومساندتها في جهودها لمساعدة دولها علي حماية ورصد واناذ حقوق الانسان لكل انسان يخضع لسلطتها بدون أي تمييز مهما بلغ ضعفه "

وبرغم حاجته الماسة لمزيد من الدعم ، نجح المجلس القومي لحقوق الانسان في الحفاظ علي مصداقية الأداء، ونجح في التعامل مع فاعلين محوريين ، ليسوا بالضرورة داعمين او مؤيدين ، بل دوائر علي الجانب الاخر، تنتقد أحيانا، او دوما، الأداء المصري في مجال حقوق الانسان ، وقد اعتادت تلك الجهات علي لغة الهجوم بدلا من لغة الحوار البناء. وقد قرر المجلس القومي لحقوق الانسان ان يبرهن علي ايمانه بالحوار مع الآخر، ومن اهم تلك الأمثلة

مبادرة لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس، بتنظيم حلقة نقاشية حول تقرير الخارجية الامريكية عن الحريات الدينية لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (الجزء المتعلق بمصر) وقد ضم النقاش كوكبة من القامات الحقوقية المستقلة ذات الرؤي الرصينة، وشاركت الطوائف الدينية بتمثيل معتبر لكل من الازهر والكنيسة الارثوذكسية . وشهدت الحلقة النقاشية حوار متعمق صريح حافظ علي مكانة المجلس كمنصة حرة لكل الآراء، وخرجت الأحزاب المعارضة تشيد بتلك السابقة الفريدة وما خرجت به من توصيات شجاعة للمجلس.

ومنذ انطلاق الحوار الوطني شارك أعضاء المجلس في العديد من جلساته وقدموا مقترحات بالغة الأهمية، كما تعاونت منظومة الشكاوى مع لجنة العفو الرئاسي ونجحت جهود المجلس في التفاعل مع الأمانة العامة للحوار الوطني من خلال مساهمات أعضائه. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان يجري تنفيذ برنامج متكامل حول الحقوق الإيجابية كأحد مكونات المنهج الدراسي في المدارس الثانوية والجامعات، وتنشيط المبادرات الموجودة بالفعل في المدارس حول حقوق الانسان ومشاركة الطالبات والطلبة في تعديل مناهج حقوق الانسان لجعلها جاذبة للشباب.

واستمرت الحوارات المتعمقة حول حقوق الانسان مع ما يزيد عن تسعة آلاف شاب وشابة من طالبات وطلبة عشر جامعات مصرية، اسفرت عن تكوين خبراء في حقوق الانسان، وتكوين نواد لحقوق الانسان بين طلبة وطالبات كليات الطب في مختلف الجامعات المصرية، وكانت النسخة الاولى لمنتدى

الشباب وحقوق الانسان، بداية قوية لمسار مواز لتمكين الشباب من قيادة حركة مجتمعية لتنفيذ حقوق الانسان.

كما عقد المجلس سلسلة من الحلقات النقاشية حول الحق في محاكمة جنائية عادلة كانت الحلقة الخامسة لها يوم العاشر من سبتمبر ٢٠٢٤ بالتزامن مع مناقشة البرلمان لمشروع قانون الاجراءات الجنائية ، بمشاركة رفيعة المستوي من مختلف اطراف العدالة الجنائية ، وشكلت الآراء التي خرجت عن تلك السلسلة التي نظمتها اللجنة التشريعية للمجلس، الحد الأدنى الذي يطالب المجلس القومي لحقوق الانسان ان يتضمنه قانون الإجراءات الجنائية الجديد. والذي يشارك المجلس في صياغته من خلال عضويته في اللجنة الفرعية للصياغة وهو قانون بالغ الأهمية يأتي في المرتبة الثانية بعد الدستور باعتباره حصن الحقوق والحريات.

كما كان للمجلس اسهام في ابرز إنجازات الحوار الوطني المتمثلة في مجموعة التوصيات بإلغاء او تخفيض مدد الحبس الاحتياطي واستخدام البدائل التي ينص عليها القانون

وكان النجاح الأكبر للمجلس في التعامل مع شكاوي المواطنين، والتي يعتبرها العدسة التي يقيم من خلالها حالة حقوق الانسان في مصر، مرفق تقرير عن عمل منظومة الشكاوي في المجلس القومي لحقوق الانسان

وعبر ثلاث سنوات من العمل علي ارض الواقع، لا اجد نهجا افضل من الاستمرار في التركيز علي تنفيذ حقوق الانسان وجعلها واقعا معاشا لكل

مصري ومصرية ولا يوجد مقياس اكثر دقة من تعامل المجلس مع شكاوي المواطنين، فهي تظل العدسة الصادقة لرصد حالة حقوق الانسان، والمحرك للعديد من الأنشطة التي بادر أعضاء المجلس بتنفيذها، بل ستظل شكاوي المواطنين هي الأهم في عمل المجلس، وشعارنا " معا لإنفاذ حقوق الانسان" وقد نجح الاتحاد الأوروبي في ان يكون شريكا للمجلس، بدعم جانب كبير من البرامج والأنشطة المنفذة، ويسير المجلس الان في المراحل النهائية للمشروع حيث من المنتظر ان يكتمل التنفيذ في غضون شهرين، وسبق ذلك استكمال مشروع التعاون مع السفارة السويسرية بالقاهرة حول توسيع افاق الديمقراطية في مصر وذلك بالتركيز علي الشباب.

ختاما : اضع بين ايديكم التقرير السابع عشر للمجلس والذي يتزامن مع قرب انتهاء ولاية التشكيل السادس عشر ليكون شاهدا علي جهد جهيد وعمل دؤوب لتنفيذ المهمة التي أوكلت الي المجلس لإنفاذ حقوق الانسان كما جاءت في الدستور. والله الموفق والمستعان

مشيرة خطاب

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

جاء التقرير السنوى السابع عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان والذي يغطي الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٣ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ ، في أربعة فصول تتناول تقييم حالة حقوق الإنسان في مصر ، ١- تعامل المجلس مع الشكاوى وادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ٢- أنشطة المجلس ، ٣- تعاون المجلس مع الآليات الدولية والإقليمية ، بالإضافة إلى ٤- التوصيات

الفصل الأول :حالة حقوق الإنسان في مصر (يوليو ٢٠٢٣- يونيو ٢٠٢٤)

أبرز ما ميز المرحلة التي يغطيها التقرير هو تسارع وتيرة وبروز مخرجات آلية الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس في أبريل ٢٠٢٢ ، حيث شكّلت حالة الحوار زخماً كان مطلوباً في هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها مصر، وساهم الحوار في فتح كثير من الملفات وثيقة الصلة بالحقوق والحريات العامة، ويتطلع المجلس إلى مزيد من الإصلاحات في القضايا الحقوقية خلال الفترة المقبلة من خلال تنفيذ توصيات الحوار الوطني

كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير استمرار حالة الارتباك الإقليمي التي جاءت مدفوعة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، وهو العدوان الذي شهد ارتكاب جرائم حرب مروعة ، ولا يزال يؤثر بالسلب على الواقع السياسي والاقتصادي للإقليم ، ولا تزال مصر تتحمل الفاتورة الأكبر لمساندة الحق الفلسطيني المشروع .

وبتأثير حالة الارتباك الإقليمي ، تأثرت مصر خلال فترة التقرير بموجات تضخم دفعت الحكومة لتبني سياسات مالية متشددة والدخول في اتفاق جديد

مع صندوق النقد الدولي كان له تأثيراته على مستويات الأسعار والقوة الشرائية للمواطنين ، خاصة في ضوء الاضطراب لرفعاً المحروقات وإعادة هيكلة منظومة الدعم للسلع الغذائية .

الضمانات الدستورية وتطور السياسات الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان

يعد دستور ٢٠١٤ مكسباً كبيراً على صعيد التمتع بالحقوق والحريات، وتعد المحكمة الدستورية العليا هي الآلية الوطنية المعنية بالتأكيد على انعكاس نصوص وروح الدستور في التشريعات والسياسات الوطنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أصدرت المحكمة عدة أحكام تنتصر للحقوق والحريات كان أبرزها حكم المحكمة في ٢٠٢٤ بحظر توقيع عقوبة سالبة للحرية في جرائم قذف الموظف العام عن طريق النشر ، والحكم بعدم دستورية نص المادة ٦٣ بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الملغي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٢ ، فيما تضمنه من تخويل وزير الشؤون الاجتماعية سلطة عزل مجالس أمناء المؤسسات الأهلية ، وأيضاً الحكم في الدعوى رقم (١٠٠) لسنة (٤٣) ق بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٦٤) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، فيما تضمنه من حرمان الموظف الذي يحبس احتياطياً من نصف أجره عن مده حبسه، في مجال سريانه علي حالات إنتقاء المسؤولية الجنائية بحكم نهائي، أو قرار قضائي لايجوز الطعن عليه، وأخيراً حكم المحكمة في الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٥ ق بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون

رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ المستبدل بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ٢٠٠٩ وسقوط
الجدول رقم (٩) المرفق بهذا القانون .

تابع المجلس القومي لحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير تطور
السياسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي كان من أبرزها التفاعلات المستندة
إلى الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، حيث شجع المجلس القومي
لحقوق الإنسان اللجنة العليا الدائمة بوزارة الخارجية على استمرار جهودها
في متابعة ودعم تنفيذ الاستراتيجية. كما يطالب بأهمية الالتزام بالتوقيتات
الزمنية لإصدار تقارير المتابعة ، فضلاً عن تحديث الاستراتيجية بما يتناسب
مع المتغيرات على الساحتين الوطنية والعالمية، ولتضمن مستهدفات كمية
ووصفية يمكن قياسها لتتبع مسارات التحسين .

خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدأت آلية الحوار الوطني تقدم مخرجات
وتوصيات هامة ، وقد نتج عن الية الحوار الوطني خلال الفترة التي يغطيها
التقرير تقرير المرحلة الأولى للجان ومجلس أمناء الحوار الوطني والذي
تضمن عدة توصيات تم رفعها للسيد رئيس الجمهورية وأحيلت للحكومة لتأخذ
بعد ذلك المسار التشريعي والتنفيذي اللازم ، وقد جاءت توصيات الحوار
مصنفة تحت ثلاث محاور أساسية وهي المحور السياسي والمحور
الاقتصادي و المحور الاجتماعي.

في سبتمبر ٢٠٢٣ ، نظمت مصر المؤتمر العالمي للصحة والسكان والتنمية
وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠، والتي تستهدف

النظر إلى السكان باعتبارهم أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة، وقد تم إعداد الاستراتيجية وفقاً للمنظور القائم على حقوق الإنسان بمشاركة كافة الجهات المعنية بالدولة. وتستهدف الاستراتيجية الوصول بمعدل الإنجاب الكلي إلى ٢,١ طفل لكل سيدة، وقد شارك المجلس في مشاورات إعدادها ووضع الخطة التنفيذية لها، كما يشارك المجلس في متابعة ودعم تنفيذ محاورها وتكثيف التعاون مع الجهات المعنية.

تقييم حالة حقوق الإنسان في مصر

حالة الحقوق المدنية والسياسية (الجهود الوطنية والتقييم):

تزامناً مع استمرار عمل آلية الحوار الوطني والمشاركة الواسعة من كافة التيارات والقوى السياسية، شهدت الحقوق المدنية والسياسية تطوراً ملحوظاً صاحبها عدة تغييرات تنفيذية وتشريعية داعمة، وفي نفس الوقت لازالت هناك عدد من الملفات والقضايا الحقوقية التي تتطلب بذل مزيد من الجهد واتخاذ خطوات أسرع لمعالجة ما يرتبط بها من إشكاليات.

فيما يتعلق بالحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي والحماية من التعذيب أو المعاملة المهينة:

تنص المادة ٥٤ من الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وقد كان لإنهاء حالة الطوارئ في مصر وما يترتب عليها من أحكام استثنائية والحالة الأمنية المستقرة في البلاد تأثيراً كبيراً على

تحسين معايير حقوق الإنسان ذات الصلة ويتابع المجلس تنفيذ بنود اتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها مصر في عام ١٩٨٦، وتنفيذ التوصيات ذات الصلة، خاصة عقب إصدار تقرير لجنة مناهضة التعذيب في ديسمبر ٢٠٢٣، بمناسبة تقديم التقرير الوطني للجنة التعاھدية المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاقية، والتي كان من أهمها ضمان احترام الأحكام التي تنظم الحبس الاحتياطي، بما في ذلك القيود القانونية على مدة الحبس الاحتياطي، كذلك النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وفي هذا الصدد قدم المجلس تقريره إلى لجنة مناهضة التعذيب، والذي تضمن عدة توصيات أهمها التوسع في خطة تجديد وتطوير مرافق السجون والأوضاع المعيشية ورعاية النزلاء، وتعزيز التنسيق بين المجلس ووزارة الداخلية والنيابة العامة لتكثيف الزيارات إلى السجون ومراكز الاحتجاز.

ويتابع المجلس تنفيذ استراتيجية وزارة الداخلية الجديدة المعنية بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والتي تعبر عن تغيير إيجابي في فلسفة المؤسسات العقابية، وينتقل المجلس كافة الشكاوى المتعلقة بالنزلاء (السجناء) ويقوم بزيارات دورية لمراكز الإصلاح والتأهيل وقد رصد المجلس عدة انتقادات حقوقية لأوضاع بعض مراكز الإصلاح والتأهيل، وتقوم النيابة العامة وفقا لقانون الإجراءات الجنائية بحملات تفتيش دورية على مراكز الإصلاح والتأهيل وأقسام الشرطة بمختلف أنحاء الجمهورية، ويشجع المجلس القومي لحقوق الإنسان على أهمية إسراع خطوات إصدار قانون جديد للإجراءات الجنائية في ضوء المشاورات المجتمعية التي عبر عنها الحوار الوطني، والجهود التي

يقوم بها البرلمان حالياً في مناقشة مشروع القانون الجديد ، وقد كان المجلس مشاركا بفاعلية في تلك المشاورات والمناقشات .

وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، هناك عدة مطالب حقوقية لأجل تضييق نطاق تنفيذ عقوبة الإعدام لاعتبارها انتهاكاً مباشراً للحق في الحياة، وهناك حاجة ماسة لمراجعة الجرائم المحاكم عليها بالإعدام ، كما يشجع المجلس السلطات المصرية لتبني الوقف الطوعي لتنفيذ عقوبات الإعدام إلى حين إجراء المراجعة الشاملة للقوانين والنصوص المنظمة لهذه العقوبة .

صدر القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، المتعلق باستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات، ونظم آليه إصدار محاكم الجنايات بدرجتها أحكام الإعدام، والضمانات اللازمة، وجاء القانون متسقاً مع أحكام الدستور خاصة المادة ٩٦ والمادة (٢٤٠) ، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي عدة قرارات جمهورية بالعمو عن باقي العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم ، وقد شملت قوائم العمو عدد كبير من السجناء المحكوم عليهم في قضايا متعلقة بمخالفة الإجراءات القانونية لممارسة الحقوق السياسية والتعبير عن الرأي والتجمع السلمي ، ولا يزال المجلس القومي لحقوق الإنسان يعول على آلية العمو الرئاسي بمقتضى المادة ١٥٥ من الدستور كوسيلة فعالة لغلق كافة القضايا وتسوية إوضاع كافة السجناء المحكوم عليهم في قضايا مرتبطة بالفترة التي واجهت فيها مصر حرباً ضد الإرهاب والتنظيمات الإرهابية .

فيما يتعلق بالحق في المشاركة السياسية: أجريت الانتخابات الرئاسية في ديسمبر ٢٠٢٣، خاض السباق أربعة مرشحين ، و أجريت الانتخابات تحت إشراف الهيئة الوطنية للانتخابات ، وشهدت مشاركة ١٥ ألف قاض ، فضلاً عن مشاركة ١٤ منظمة دولية في أعمال متابعة الانتخابات، بإجمالي ٢٢٠ متابعاً، إلى جانب ٦٢ منظمة مجتمع مدني محلية بإجمالي ٢٢ ألفاً و ٣٤٠ متابعاً، وكشفت إحصائيات الهيئة الوطنية للانتخابات عن ارتفاع معدلات المشاركة التصويتية في الانتخابات لما يقرب من ثلثي أعداد المقيدين في قاعدة بيانات الناخبين ، ولم يرصد المجلس أو المراقبون من الجهات المختلفة التي صرّحَ لها بمتابعة العملية الانتخابية انتهاكات أو مخالفات ذات تأثير على سلامة العملية ونزاهتها ، ويؤكد المجلس على أهمية تبني مخرجات وتوصيات الحوار الوطني فيما يتعلق بتطوير التشريعات والنظم والمؤسسات التي يمارس المواطنين من خلالها حقوقهم السياسية خاصة سرعة إصدار القانون المنظم للمجالس الشعبية المحلية وسرعة إجراء إنتخاباتها وتشكيلها ، ودراسة زيادة أعداد مجلسي النواب والشيوخ، وتعديل بعض بنود قانون مباشرة الحقوق السياسية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة .

فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات: وفقاً للمادة ٦٥ من الدستور المصري فإن حرية الفكر والرأى مكفولة، وتؤكد التشريعات المنظمة لحق التعبير عن الرأي في مصر على ضرورة أن يلتزم الصحفي أو الإعلامي في أدائه المهني بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور، وقد شهدت فترة التقرير استمرار رصد شكاوى بشأن حجب بعض المواقع

الإخبارية، وإلقاء القبض على صحفيين بتهمة نشر أخبار كاذبة، وكذلك إزاء استخدام القوانين الجنائية التقييدية استخداماً يؤثر سلباً على حرية التعبير، ولا زالت نقابة الصحفيين تطالب بالإفراج عن عدد من منتسبيها المتهمين في قضايا متعلقة بمخالفة الإجراءات المنظمة لممارسة الحق في التعبير، وطالبت نقابة الصحفيين بتعديل التشريعات المنظمة للصحافة والإعلام بما يرسخ استقلال المؤسسات الصحفية، كذلك إصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية، إنفاذاً للمادة ٧١ من الدستور .

وفيما يتعلق بحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية: وفقا لما ورد بالدستور ، فإن حرية الاعتقاد مطلقة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون. والتمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون، ووفقا لقانون العقوبات فاستخدام الدين لترويج الأفكار المتطرفة بغرض التحريض على الفتنة، وازدراء أو تشويه الأديان، والإضرار بالوحدة الوطنية جريمة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة. وفي هذا الشأن تستمر الحكومة المصرية في تقديم مبادرات لتعزيز التسامح الديني وتعزيز المفهوم الشامل للمواطنة، ومواجهة التعصب الديني والأفكار المتطرفة، إلى جانب الاهتمام بالحفاظ على الهوية الوطنية وتطوير المناطق التراثية ودور العبادة التاريخية. وخلال فترة التقرير تم الإنتهاء من إعداد مسودة قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين بالتوافق مع كافة الطوائف المسيحية ، بهدف حل المشكلات المتعلقة بزواج وطلاق المسيحيين والميراث

وتيسير الإجراءات ذات الصلة، خاصة مع غياب خيار الزواج المدني عن الإطار القانوني المصري.

فيما يتعلق بالحق في التنظيم وتكوين الجمعيات الأهلية والنقابات والتجمع السلمي:وفقاً للمادة ٧٥ من الدستور المصري للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي. ومنذ بداية عمل المجلس كان التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني هدفاً أساسياً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتلبية للاستحقاقات الدستورية. واتساقاً مع مواثيق حقوق الإنسان فقد صدر قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية، كما أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي المنظومة الإلكترونية المتكاملة لتنظيم ممارسة العمل الأهلي، وقد بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية المقيدة في وزارة التضامن الاجتماعي ما يقرب من ٥٢ ألف جمعية ومؤسسة أهلية. وبلغ عدد مؤسسات المجتمع الأهلي التي استوفت مستندات توفيق الأوضاع ورقياً وإلكترونياً وفقاً للقانون، ٣٢٩٢٤. وبالرغم من التقدم المحرز في تعزيز أوضاع الجمعيات الأهلية وتزايد التمويل المحلي للجمعيات الأهلية، إلا أن بعضها مازال يواجه عدة تحديات إجرائية، فبعضها لم يتمكن من توفيق أوضاعه طبقاً للقانون ١٤٩ لعام ٢٠١٩، كما لا زالت عدد من الجمعيات تعاني من طول المدى الزمني الذي تستغرقه الموافقات على المنح وأشكال التعاون مع منظمات أجنبية، كذلك طالب المجتمع الحقوقي بضرورة تعديل القانون الجديد في نصه على المعاقبة بغرامات مالية باهظة بدلاً من العقوبات

السالبة للحرية ، كما أن هناك ضرورة لتعظيم وحوكمة دور صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأ وفقاً للمادة ٨٢ من القانون بهدف توفير الدعم المالي لاستمرارية الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات الأهلية ،وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير صدور القانون رقم ١٧١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، والذي يستهدف تعميق مفهوم التطوع في العمل الأهلي وتنمية المجتمع ،ورغم تسليم المجلس بأهمية أي تنظيمات أهلية وقيمتها المضافة للمجتمع المصري، فإنه يؤكد على أهمية إزالة أي تضارب بين وضع التحالف من جانب والاتحاد العام والاتحادات الاقليمية والنوعية للجمعيات الأهلية من جانب آخر .

وفقاً للمادة ٧٤ من الدستور فإن للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون، وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية في مصر ما يزيد عن ١٠٠ حزب، تختلف في قوة تأثيرها ومدى انتشار أفكارها ومبادئها على مستوى المحافظات، ويواجه عدد كبير من الأحزاب السياسية في مصر تحديات نتيجة لقلّة مواردهم المالية وضعف قدراتهم التنظيمية وعدم تمثيل غالبيتهم العظمي في البرلمان المنتخب بغرفتيه (مجلسي النواب والشيوخ) ، وهو ما يؤدي لضعف شديد في تأثير هذه الأحزاب على السياسات العامة ، ويرى المجلس أن الوصول لدور أكبر للأحزاب في الحياة السياسية يستوجب إعادة النظر في النظام الانتخابي المتبع والتحول إلى النظم الانتخابية الأكثر تحفيزاً ودعماً للأحزاب السياسية، ويؤكد المجلس في هذا الصدد أهمية النظر

بعين الاعتبار لتوصية الحوار الوطني المتعلقة بتطوير النظام الإنتخابي وتبني نظام انتخابي يضمن مزيد من التعددية السياسية .

فيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي فقد شهدت مصر خلال فترة إعداد التقرير عدداً من الاحتجاجات المحدودة كان معظمها في محيط نقابة الصحفيين المصريين وركزت على إدانة الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة والصمت العالمي إزائها، وقد رصد المجلس خلال ذات الفترة حالات القاء القبض على بعض المتظاهرين أو المتظاهرات على خلفية هذه الاحتجاجات، وقد تم الإفراج عن غالبية الذين تم القبض عليهم في هذا السياق، وتجدر الإشارة إلى استقرار الأوضاع الأمنية في مصر ونجاحها في الانتصار على التنظيمات الإرهابية التي كانت تشكل تهديداً حقيقياً.

فيما يتعلق بالحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة:
تواصلت الجهود الوطنية لأجل تعزيز الحق في التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة خلال فترة التقرير ، حيث تابع المجلس إجراءات ميكنة العديد من الخدمات القضائية وإطلاق خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، وكذلك مواجهة التحديات المتمثلة في الزيادة الهائلة في عدد الدعاوى التي تنظرها المحاكم، وطول مدة إجراءات اصدار الأحكام النهائية..

يجري حالياً نقاش موسع في البرلمان لإصدار قانون جديد ومحدث للإجراءات الجنائية تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ولكي يتسق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ويعالج بعض التحديات ذات الصلة وعلى

راسها قضية الحبس الاحتياطي والاجراءات الإحترازية ، ويشارك المجلس القومي في المشاورات المتعلقة بالقانون مع اللجان المعنية بالبرلمان، ويعول المجلس القومي لحقوق الإنسان على إصدار القانون الجديد للإجراءات الجنائية ليضع حداً لعدد من الإشكاليات الناتجة عن تقادم القانون الحالي وتوفير إطار قانوني مستدام يعزز ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة والناجزة، ويؤكد المجلس على أن مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية يحتاج إلى حوار مجتمعي واسع طوال مرحلة إعداده، خاصة أن المشروع الحالي المتداول يتعرض لانتقادات ومطالبات بتعديلات جوهرية على بعض الصياغات ، كما يدعو المجلس إلى ضرورة استكمال البنية التشريعية ذات الصلة من خلال إصدار قانون شامل لحماية المبلغين والشهود.

فيما يتعلق بحقوق الفئات المعرضة للتهميش (كبار السن - ذوي الإعاقة - النساء - الاطفال) : فقد صدر القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون رعاية حقوق المسنين، والذي يهدف إلى حماية ورعاية حقوق المسنين وضمان تمتعهم بجميع الحقوق الإجتماعية والسياسية والصحية والإقتصادية والثقافية والترفيهية وغيرها، كما صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٣ بدعم صندوق قادرون باختلاف ، الذي يهدف إلى توفير الدعم الكافي لتمويل الصندوق لتعزيز أوجه الحماية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أوجه الحماية المقررة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما صدر القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الذي يهدف إلى تشديد العقوبات على بعض الصور المستحدثة من الجرائم التي ظهرت في الآونة الأخيرة،

مثل جرائم التعرض للغير، والتحرش الجنسي، والتتم، كما صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣ لإعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة وتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، كما صدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن جائزة الدولة للمبدع الصغير، وتضمنت التعديلات حذف البند الخاص بـ"ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره" في القانون السابق، والاكتفاء بوجود توافر شرط السيرة الحميدة والسمعة الحسنة. و صدر أيضاً القانون رقم (١٨٦) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، حيث منح القانون ، الحق للمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبات الواردة أن تقضي بإخضاع المخالف لبرامج التأهيل والتدريب التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التضامن الإجتماعي، بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة لمدة لا تزيد على ٦ أشهر.

حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجهود الوطنية والتقييم):

تأثرت أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالأزمة الاقتصادية الراهنة، وارتفعت معدلات التضخم، مما زاد من تكلفة التمتع بالحقوق ، وبالرغم من الجهود الوطنية المبذولة إلا أن المواطن المصري يعاني من زيادة تكلفة كافة السلع والخدمات. وكان من ضمن العوامل المؤثرة على جودة حياة المواطن انقطاع التيار الكهربائي، والذي لجأت إليه الحكومة لتخفيف الأحمال على شبكة الكهرباء كما تأثرت القوة الشرائية للمصريين نتيجة الارتفاعات المتتالية

في أسعار المحروقات والتخفيض الذي جرى على دعم رغيف الخبز، وقد استمرت الدولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في تنفيذ المرحلة الأولى لبرنامجها الطموح " حياة كريمة" لتطوير كافة قرى الريف المصري ، حيث يجري نهو أعمال المرحلة الأولى في ١٤٧٧ قرية يعيش فيها ١٨ مليون مواطن مصري ، ويجري الاستعداد لتنفيذ المرحلة الثانية في ١٦٧٧ قرية يعيش فيها نحو ٢١ مليون مواطن، ويمثل البرنامج تحولاً نوعياً في تنفيذ استراتيجية مصر للتعامل مع المناطق المهمشة وتحقيق العدالة الجغرافية والاجتماعية

فيما يتعلق بالحق في السكن: صدر القانون رقم (١٨٧) لسنة ٢٠٢٣ بإصدار قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها : يهدف القانون إلى التحفيز نحو التقدم بطلبات لتقنين الأوضاع المخالفة، مع التمسك بالتحقق من توافر السلامة الإنشائية، وقد تأثر قطاع الإسكان نتيجة لعوامل التضخم وزيارة أسعار مستلزمات البناء، الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار السكن والمرافق، وكذلك زادت القيمة الاجارية لبعض الوحدات، ومع ذلك تستمر الدولة في طرح مشروعات الإسكان منخفض التكلفة ، ومازال الجدل دائراً فيما يتعلق بقانون الإيجار القديم بين الملاك والمستأجرين، وتستمر الدولة في تنفيذ برامجها الطموحة لتطوير شبكات الطرق والمحاور التنموية ووسائل النقل المعتمدة على الكهرباء وهو ما كان له أثر ملموس على تنمية مناطق مختلفة وتحويلها إلى مناطق جذب استثماري، إلا أن بعض هذه المشروعات ارتبط بالتزديد في اجراءات نزع الملكية لدواعي المنفعة العامة وقد رصد

المجلس شكاوى من التأخر في دفع التعويضات وعدم الرضا عن قيمة التعويضات في الكثير من الأحيان ، مما يستوجب إعادة النظر في القيم المقدرة والإجراءات المنظمة لصرفها ، وكذلك كان هناك بعض الشكاوى الخاصة بإزالة بعض المواقع أو المباني التاريخية ذات الطابع المعماري المميز.

فيما يتعلق بالحق في الصحة: صدر القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون بتنظيم اعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة بهدف دمج فئة أخصائيو تكنولوجيا العلوم الصحية التطبيقية ضمن المخاطبين بأحكام القانون المشار إليه، كما صدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية، كما صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون تنظيم منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية ، وقد كان صدور القانون مثار جدل في مجتمع المتخصصين والمعنيين ، حيث رأى البعض أنه قد يؤثر بالسلب على وصول المواطنين للخدمات الصحية بتكلفة ميسورة، إلا أن الحكومة قدمت تلميحات في هذا الشأن، ويرى المجلس أن العبرة بالتطبيق الفعلي للقانون ،حيث يجب أن يعكس التطبيق التزام الدولة بانفاذ الحق في الصحة وضمن وصول غير القادرين للخدمات الصحية بتكلفة ميسورة ، وقد بلغ الإنفاق العام على الصحة في السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٤٧,٨ مليار جنيه، وذلك مقابل ١٢٨,١ مليار جنيه في السنة

المالية السابقة ، ورغم ذلك مازالت القضايا المتعلقة بالإهمال الطبي داخل المنشآت الصحية، وارتفاع تكلفة العلاج داخل المستشفيات الخاصة تحدياً مهماً لإعمال الحق في الرعاية الصحية، ويطالب المجلس بالإسراع في مد مظلة التأمين الصحي الشامل في كافة المحافظات.

فيما يتعلق بالحق في العمل والحماية الإجتماعية والضمان الإجتماعي:
صدر القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل موعد استحقاق العلاوات الدورية ومنح علاوة خاصة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية وزيادة الحافز الإضافي للعاملين بالدولة وبتقرير منحة خاصة للعاملين بشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وزيادة المعاشات المدنية والعسكرية، وسبقه صدور القانون رقم (١٧٢) لسنة ٢٠٢٣ بتقرير زيادات وحوافز مماثلة لذات الفئات .

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاض معدل البطالة في الربع الأول من العام ٢٠٢٤ إلى ٦,٧٪، بانخفاض ٠,٢٪ عن الربع السابق، واعتباراً من مايو ٢٠٢٤ قام المجلس الأعلى للأجور برفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص في مصر إلى ٦٠٠٠ جنيه ، إلا أن القطاع غير الرسمي لسوق العمل، مازال يواجه العديد من المشكلات كالعامل بدون تعاقد أو تأمين صحي أو اجتماعي، والعمل في ظروف غير آمنة، إضافة لطبيعة بعض الأعمال غير اللائقة في هذا القطاع ، حيث يتعرض العاملون به للعديد من المخاطر والانتهاكات، لذلك لا بد من إعادة النظر في وضع الاقتصاد غير الرسمي، وتقنينه وتوفير الضمانات اللازمة والآليات التي تضمن حماية حقوق العاملين به، واتخاذ كافة التدابير للقضاء

على ظاهرة عمالة الأطفال، والعمل على الحد من البيروقراطية وتعزيز تحول المشروعات المتوسطة والصغيرة نحو الاقتصاد الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك لازال سوق العمل يعاني من تشوهات متمثلة في الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وارتفاع نسبة العمالة غير المؤمن عليها والعمالة الموسمية والعمالة التي لا يتوفر لها غطاء قانوني، واستمرت الحكومة في تنفيذ برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة"، وقد بلغ عدد المستفيدين إلى ما يقرب من ٥ ملايين أسرة بما يعادل ٢٢ مليون مواطن.

فيما يتعلق بالحق في التعليم: وفقا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغ إجمالي عدد طلاب المدارس في مصر عام ٢٠٢٤ ما يقرب من ٢٥ مليون و ٤٤٩ ألف. وبلغ إجمالي عدد المعلمين ٩٥٨ ألف و٧٥٣ معلما، أما عدد المدارس فقد بلغ ٦٠ ألف و ٢٥٤ مدرسة حكومية وخاصة على مستوى الجمهورية. وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم في مصر، فتستحوذ الأجور على النسبة الأكبر في ميزانية التعليم، حيث بلغت نسبتها ٧٠,٥٪، في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وفي المقابل تستحوذ الاستثمارات على نسبة ١٩,١٪ من إجمالي موازنة التعليم، الأمر الذي ينعكس على بطء وتيرة بناء المدارس الحكومية وإنشاء فصول جديدة تستوعب الزيادة في كثافة الطلاب في الفصول، كما كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن أرقام صادمة للمتسربين من التعليم بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية وفقا للنوع على مستوى الجمهورية، إ بلغ إجمالي المتسربين نحو ١٥٠ ألف طالب خلال عام

٢٠٢٣ ، كما بلغت نسبة الأمية في مصر وفقا لآخر الاحصاءات ٢٣٪، وتجددت المطالبات بتحديث القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ الخاص بإنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لتتمكن الهيئة من القيام بدورها وفقا للمستجدات المجتمعية بغرض القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٣٠.

فيما يتعلق بالحقوق الثقافية : صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٣ بإنشاء الجهاز المركزي المصري للملكية الفكرية، كما أصدرت محكمة القاهرة الإقتصادية حكمها في القضية رقم (٦٩) لسنة ٢٠٢٤ جنح إقتصادية القاهرة والمعروفة إعلاميا بقضية سرقة لوحات مترو كلية البنات، حيث عاقبت المتهمه ، بالحبس ستة أشهر وكفالة عشرة آلاف جنيه لإيقاف التنفيذ مؤقتاً وتخريمها مبلغ عشرة آلاف جنيها عن كل مصنف مقلد وإلزامها بأن تؤدي للمدعي بالحق المدني مبلغ مائة الف جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت، كما نفذت وزارة الثقافة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد من الأنشطة الثقافية والمبادرات مثل مشروع "أهل مصر لأبناء المحافظات الحدودية"، كما قامت وزارة الثقافة بتسجيل ٦ عناصر جديدة مختلفة من الفنون التراثية فى قائمة التراث غير المادى بمنظمة اليونسكو، ومواكبة للتغيرات التكنولوجية وفي مجال التحول الرقمي قامت وزارة الثقافة بتنفيذ أعمال رقمنة المحتوى، للهيئة المصرية العامة للكتاب، كذلك تنفيذ أعمال رقمنة المحتوى لأكاديمية الفنون ، وجرى العمل على رقمنة تسجيلات حفلات دار الأوبرا المصرية، ومن ابرز التحديات التي تواجه التمتع بالحقوق الثقافية في مصر استمرار التفاوت في اتاحة الخدمات الثقافية بين المحافظات،

وضعف الموارد المالية والدعم اللازم لتمويل الأنشطة الثقافية والإبداعية،
وضعف آليات التمويل المستدامة للأعمال الثقافية والفنية. ويؤكد المجلس على
ضرورة تكثيف جهود الدولة ودعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في
هذا الشأن، ومضاعفة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي لمواكبة
التطورات على الصعيد العالمي، والتعامل مع الحقوق الرقمية كالحق في
الخصوصية، والحرية في تصفح خدمات الإنترنت، وحق الحصول على
التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا التعليم، وحق الأمان الرقمي، وحق الحقوق
الرقمية للمستهلك، والحق في الملكية الفكرية الإلكترونية. وهو ما يستوجب
تحديث قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١٨، وقانون
حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.

الفصل الثاني : تعامل المجلس مع شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان

خلال فترة التقرير استمر المجلس في تطوير منظومة الشكاوى من خلال
اتاحة منصات مختلفة تعزز وصول أصحاب الشكاوى إلى المنظومة ، وقد
قامت لجنة الشكاوى خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدوراً ملموساً في
التعامل مع حزمة من الانتهاكات التي تواصل ضحاياها أو ذويهم مع
المجلس، كما نجحت من خلال التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في لعب
دور كبير في تحقيق انفراجة ملموسة في بعض القضايا الحقوقية التي كانت
تشكل تحديات أساسية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر خلال الفترات
السابقة ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بنزلاء مراكز الإصلاح
والتأهيل.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغ عدد الشكاوى والطلبات التي تلقاها المجلس (٢٦٨٤) شكوى وطلب ، وقد بلغت شكاوى الحقوق المدنية والسياسية المدنية والسياسية ١٩٣٩ شكوى مضاف إليها طلبات العفو الرئاسي بعدد ٥١٣ طلب ، فى حين بلغت شكاوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عدد ٤١٠ شكوى ، بالإضافة إلى ٨ شكاوى تخص المصريين بالخارج. أما عن الشكاوى والطلبات التي تخص الفئات الأولى بالرعاية" الخاصة " فقد بلغ عددها ١٦ شكوى ، وقد تم إحالة الشكاوى لجهات الاختصاص المعنية ومتابعة الموقف بشأنهم كما حفظ ٣١١ شكوى وطلب تخرج عن اختصاص المجلس ، كما تم تقديم المشورة القانونية والاجراءات وإعادة التوجيه لأصحاب الشكاوى لعدد يقرب من ٥٠٠ مواطن ممن تواصلوا مع المجلس .

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للمناطق الوارد منها الشكاوى فقد استحوذت محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) على ٤٨٪ من إجمالي الشكاوى التي وصلت المجلس، بينما كان نصيب محافظات الدلتا والوجه البحري ٢٥,٤٪ ، ومحافظات الصعيد حوالي ١٨٪ من الشكاوى ومحافظات الحدود ١,٤٪ ، ومدن القناة ٧,٢٪ . وفيما يتعلق بتصنيف الشكاوى والطلبات الواردة للمجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير وفقا للجنس بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة من الذكور عدد ٢٠٨٠ شكوى، فيما جاءت الشكاوى المقدمة من الإناث بعدد ٥٦٦ شكوى، أما الشكاوى التي تخص عدد من جموع المواطنين بعدد ٤٠ شكوى.

وفيما يتعلق بمستوى تفاعل الجهات المعنية مع البلاغات المقدمة من المجلس، فقد تقدم المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعدد ١٨٩٤ بلاغ للجهات المعنية ، ووصل ردود بشأنهم بلغت ١٨٥ رداً بنسبة استجابة من قبل الجهات بلغت ٦٢,٥ % من إجمالي البلاغات المحالة ، كما تم إحالة عدد ٥١٣ طلب عفو إلى لجنة العفو الرئاسي للنظر بالإفراج عن أصحابها. أما الجهات التي كانت أكثر اهتماماً بالرد على بلاغات المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير هي وزارة الداخلية والنيابة العامة ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الكهرباء والطاقة و الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، حيث تراوحت معدلات الردود بهذه الجهات ما بين ٦٠ - ٨٧٪، في حين كانت وزارات الصحة والتربية والتعليم هي الأقل تفاعلاً مع بلاغات المجلس (أقل من ٥٪) ، بينما كان تفاعل المحافظات ووزارة الخارجية وباقي الجهات مع بلاغات المجلس تفاعلاً محدوداً (أقل من الثلث).

وبلغ عدد الشكاوى والطلبات التي تخص نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بدون طلبات للعفو الرئاسي ١٢٠٥ شكوى وطلب، تلقي المجلس ردود بشأن ٨٨٢ منها بنسبة ٧٣٪ ، وقد توزعت الشكاوى والطلبات الواردة ما بين ٧٩٦ طلب إفراج صحي وشرطي، و ١٦٠ طلب رعاية صحية، و ١٠٦ طلب نقل، و ١١٣ شكوى إساءة معاملة، و ٣٠ شكوى وطلب آخرين . كما تلقي المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٩ حالة إدعاء بإختفاء قسرى ، حيث ظهر أن ٦ حالات كان أصحابها نزلاء في أحد السجون أو مقار الاحتجاز ، ٧ منهم لم يسبق ضبطهم أو اتهامهم ، وحالة لمتهم في قضية وهارب، وأخرى لمتهم

مخلى سبيله، بينما لا يزال المجلس في انتظار رد بشأن ٤ حالات. كما تلقى المجلس ١١٩ شكوى خاصة بإدعاء تعرض أصحابها للتعذيب وإساءة المعاملة، وقد تمت مخاطبة وزارة الداخلية والنيابة العامة وتم التحقيق وموافاة المجلس بنتائج التحقيقات في ٩٦٪ من إجمالي الشكاوى.

فيما يتصل بشكاوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تلقى المجلس عدد ٤٢٦ شكوى، و جاءت الشكاوى المتعلقة بالحصول على حزم الدعم النقدي فى المرتبة الأولى بواقع (٤١,٥٪) من إجمالي الشكاوى، يليها الشكاوى العمالية (٣٣,٦٪)، ثم الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاجتماعية (الصحة والتعليم والخدمات العامة) (٢١,٢٪) وفى المرتبة الأخيرة جاءت الشكاوى التي تخص الفئات الخاصة بواقع (٣,٧٪)، وقد تلاحظ للمجلس انخفاض معدلات الردود على الشكاوى الخاصة بالحقوق العمالية والشكاوى المرتبطة بالخدمات العامة والحق في الصحة والتعليم وحقوق ذوي الاعاقة، مقابل ارتفاع نسبة الردود بشأن شكاوى الاستفادة من برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة.

فيما يتعلق بالشكاوى التي ترتبط بحقوق المصريين فى الخارج فقد تلقى المجلس عدد (٨) شكاوى فقط، منها ٢ شكوى مواطنين شاعت الأقدار أن يتواجدوا داخل قطاع غزة وقت الحرب وشكوى مجمعة أخرى من قبل ذوى ١٩ مواطن مصرى كانوا متواجدين فى دولة ليبيا أثناء الإعصار الذى وقع بمدينة درنه، وباقي الشكاوى متعلقة بمشاكل قانونية يتعرض لها مواطنين مصريين بالخارج . .

نفذت فرق عمل لجنة الشكاوى تسع جولات ميدانية بمحافظات مصر استهدفت بها عدد ١٢ محافظة تضمن كل منها عقد لقاءات مع السادة المحافظين والمسؤولين التنفيذيين داخل كل المحافظة والمعنيين بالتعامل مع شكاوى المواطنين والوقوف على جودة الخدمات التي تقدم للمواطنين داخل كل محافظة وكذلك مع مجالس المدن والمراكز والأحياء والمجالس القروية والجهات الخدمية الأخرى مثل المستشفيات والشئون الاجتماعية ودور الرعاية والإدارات التعليمية وغيرها ، وكذا للتعريف بدور وآليات عمل لجنة شكاوى المجلس كما تم زيارة عدد من دور الرعاية .

الفصل الثالث: نشر ثقافة حقوق الإنسان وأنشطة المجلس ذات الصلة

شارك المجلس في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان في الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ حتى مايو ٢٠٢٤ من خلال ٦ لقاءات تناولت موضوعات توثيق جرائم الكيان الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومناقشة التقرير السنوي السادس عشر للمجلس القومي لحقوق الإنسان، ومناقشة كود الإتاحة لضمان كفاءة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشباب في إعادة صياغة مناهج حقوق الإنسان في مصر، وإتاحة محتوى الصحف القومية بصيغة صوتية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في المعرفة، وأيضاً مناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات .

عقد المجلس خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٣- يونيو ٢٠٢٤) عدد ١٤ فعالية من خلال مشروع التعاون مع السفارة السويسرية ، وإستهدفت تلك الفعاليات ما يقرب من ٨٠٠ مشارك في عدد ١٠ محافظات ، وأوفد المجلس ٢٥ بعثة ميدانية في الفترة من يوليو ٢٠٢٣- وحتى مايو ٢٠٢٤ لعدد ١٦ محافظة وذلك بهدف رصد أوضاع حقوق الإنسان وتلقي شكاوى المواطنين وعقد لقاءات تنسيقية مع الجهات التنفيذية إلى جانب نشر الوعي بمبادئ وقيم حقوق الإنسان وإعداد الكوادر وتأهيلهم ،حيث شملت الزيارات عقد عدد ٣٨ فاعلية/ نشاط، بحضور ما يقرب من ١١٦٩ مشارك من كافة الأطراف الفعالة ذات الصلة حيث شارك فيها القيادات التنفيذية وممثلي الجهات الحكومية والإتحادات الإقليمية للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ورؤساء المدن والأحياء والمجالس المحلية ، كما قام المجلس خلال فترة التقرير بزيارة ميدانية إلى دار التربية للأطفال بالجيزة ، المؤسسة العقابية بالمرج ، بهدف تفقد أوضاع الأطفال ومؤسسات الرعاية، وأوصى المجلس بتعزيز التنسيق مع وزارة التعليم لدمج الأطفال في المدارس، وتقديم الدعم القانوني لهم، وزيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وتحسين البنية التحتية وتطوير الورش، كما عقد المجلس عدد ١٣ دورة تدريبية إستهدفت ٤٤١ مشارك من مختلف الفئات لا سيما موظفي الجهاز الإداري بالدولة وشباب الجامعات ومنظمات المجتمع المدني حيث تناولت التوعية بالمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والإتفاقيات والمواثيق التي صادقت عليها مصر وآليات الحماية الوطنية والدولية والتعامل مع الشكاوى الفردية ودور المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير تشكلت لجنة الدراما لدورتين متتاليتين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ ، حيث تم إختيار ٥ أعمال للفوز بجائزة الإنتاج الدرامي المتميز في مجال حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٣ وهي الاعمال التي ناقشت قضايا الوصاية المالية على الأولاد الفُصّر-حقوق المرأة والطفل – قضية توريث الإناث ، أما في عام ٢٠٢٤ فقد تم إختيار ٥ أعمال ناقشت قضايا المصلحة الفُضلى للطفل – قضية (إستئجار الأرحام) – فكرة سيادة القانون والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وقيمة الحق في الحياة و قيمة المساواة في الكرامة الإنسانية و إشكالية التأثير الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي وهشاشة العالم الافتراضي. كما قدم المجلس الدعم المالي والمشاركة في فعاليات مهرجان إيزيس الدولي لمسرح المرأة، والذي تنظمه المؤسسة الثقافية غير الربحية "جارة القمر"، حيث أقيم المهرجان تحت رعاية وزارة الثقافة، بدعم عدد كبير من الشركاء منهم المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة الشباب والرياضة ودار الأوبرا المصرية وغيرهم.

قام المجلس بتنفيذ عدد ٢٦ ورشة عمل في الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٤ تناولت موضوعات حقوق الإنسان والمواطنة- مناهضة العنف ضد المرأة ومتابعة تنفيذ الإلتزامات الوطنية والدولية- ومناهضة جريمة التعذيب ، وحقوق الإنسان أثناء مرحلة المحاكمة الجنائية وحماية الشهود والمبلغين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والصحة النفسية ، والشمول المالي وفي إطار بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس ووزارة العدل. وقد نفذ المجلس

عدد ٦ ورش عمل بمشاركة ١٨٠ عضو من أعضاء النيابة العامة ،حيث تناولت ورش العمل مناقشة موضوعات حقوق الإنسان في ظل التشريعات الجنائية الوطنية، ودور النيابة العامة في حماية تلك الحقوق وفقاً للدستور المصري. كما نظم المجلس الملتقى السنوي السادس عشر لمنظمات المجتمع المدني بعنوان " مؤسسات المجتمع المدني ومواجهة المشكلة السكانية " . أيضا وقع المجلس عدد من بروتوكولات التعاون مع بعض الجهات أهمها جامعات المنصورة ونيو جيزة ،وهيئة النيابة الادارية ، ووزارة المالية.

استكمالاً لجهود المجلس في دعم نزاهة العمليات الانتخابية في مصر فقد قام المجلس بمتابعة الانتخابات الرئاسية المصرية التي اجريت في ديسمبر ٢٠٢٤ ، حيث تم تشكيل عُرفة عمليات مركزية ، وبدأت الغرفة عملها منذ شهر سبتمبر ٢٠٢٣ ، كما اهتم المجلس بتقييم الأداء الإعلامي خلال فترة الانتخابات، فضلاً عن تنفيذ أنشطة تدريبية لمنظمات المجتمع المدني على مهارات متابعة الانتخابات بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وقد خلصت عملية المتابعة التي أجراها المجلس إلى انتظام سير واجراءات عملية الانتخاب وفقاً للقواعد المقررة وقرارات الهيئة الوطنية للانتخابات ، وتوفير كافة سبل الاتاحة للمعاقين ولكبار السن ، واتسمت الانتخابات الرئاسية بالاقبال الكثيف على لجان الانتخابات في كافة المحافظات ،ويوصي المجلس بالنظر في إمكانية إدخال نظم التحول الرقمي والميكنة في إجراءات التصويت بما يسهم في تقليل الإنفاق وتيسير الاجراءات ، والاستفادة من تجربة التصويت من خلال جهاز (التابلت) التي تمت في بعض الدول في الخارج

مثل القنصلية المصرية بدولة الإمارات ، والذي كان له بالغ الأثر في التيسير على الناخبين .

الفصل الرابع :- تعاون المجلس مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وأنشطة المجلس الخارجية

خلال الفترة التي يغطيها التقرير واصل المجلس تعزيز علاقاته بالمؤسسات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ، وقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير بذل المجلس جهوداً متعددة في إطار توليه مسؤولية رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كانت في مقدمتها جهود الضغط والدفاع لمناصرة الشعب الفلسطيني الصامد في ظل ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية .

وتضمنت أبرز تفاعلات المجلس في سياق التعاون مع هيئات الأمم المتحدة مشاركته بناء على دعوة من لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة في جلسة مغلقة للمناقشة في سياق تقديم جمهورية مصر العربية التقرير الدوري الخامس للجنة مناهضة التعذيب، كما قدم المجلس تقريره الدوري لآلية المراجعة الدورية الشاملة، وعقد المجلس لقاءات متنوعة مع ممثلي الأمم المتحدة أبرزها لقاء مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، فضلاً عن التعاون المؤسسي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ أنشطة رفع قدرات العاملين بالمجلس، حيث نظم المجلس بالتعاون مع كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي والسفارة الهولندية برنامج لرفع قدرات

المحامين بمكتب شكاوى المجلس. كما ينفذ المجلس برنامج تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول تعزيز النهج الحقوقي في الوفاء بالتزامات مصر الوطنية فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات وحقوق الرعاية الصحية الإنجابية.

فيما يتعلق بالتعان مع الآليات الأفريقية فقد شاركت السيدة السفيرة د. مشيرة خطاب في اجتماع الدورة العادية التاسعة والسبعون للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول "موقف حقوق الإنسان في أفريقيا"، كما شارك المجلس من خلال الدكتور ولاء جاد الكريم عضو المجلس في اجتماع الجمعية العمومية لرابطة مؤسسات الامبودسمان والوسطاء الأفارقة التي عقدت في العاصمة الرواندية كيجالي .

فيما يتعلق بالتشاور والحوار مع البعثات والأطراف الأجنبية والعربية ، فقد عقد المجلس العديد من اللقاءات والزيارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير أهمها لقاء سفيرة الولايات المتحدة في القاهرة ، ولقاء نائبة رئيس البعثة السويسرية لدى الأمم المتحدة ، ولقاء مجموعة الصداقة المصرية الألمانية في البرلمان الألماني و السفير الألماني في القاهرة ، ومقابلة سفير أوكرانيا ، ولقاء وفد جمعية الطلاب البلجيكيين "كونفرنس أوليفانت"، والقيام بزيارة تبادل خبرات لدولة النمسا تضمنت زيارة بعض الوزارات والمؤسسات المعنية ولقاءات مع وزارة الخارجية النمساوية، ومنظمات المجتمع المدني، وديوان المظالم بالنمسا، ومقر منظمة نيوستارت المعنية بنظام المراقبة في النمسا، ومقر منظمة الأمم المتحدة في النمسا ، والأكاديمية الدبلوماسية في

فبينما، والمشاركة في افتتاح المؤتمر الدولي الذي نظّمته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين حول " أثر النشاط البشري على الحق في بيئة صحية ومستدامة: الممارسات والتحديات والحلول.

فيما يتعلق بالتعاون مع الشبكات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضائها ، شارك وفد من المجلس في فعاليات الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان GANHRI ، ، كما انعقد على هامش اجتماع التحالف العالمي بجنيف فعاليات اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما نظم المجلس بالتعاون مع الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماع لمجموعة العمل المعنية بحقوق الطفل المنبثقة عن الجمعية العامة للشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما شارك المجلس في اجتماع رؤساء الشبكة الفرانكفوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بمناسبة مرور ٧٥ عام على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما استقبل المجلس وفوداً تمثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بدولة فلسطين، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالإمارات، فضلاً عن قيام المجلس بزيارة إلى الدانمارك في إطار التعاون وتبادل الخبرات مع المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان، كما شارك في اجتماعات مجموعة عمل كبار السن بناء على دعوة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تابع المجلس القومي لحقوق الإنسان تطورات الحرب الهمجية الإسرائيلية على قطاع غزة حتى إعداد هذا التقرير

(يونيه ٢٠٢٤) واتخذ الإجراءات والمواقف المتسقة مع الضمير الانساني والالتزام الحقوقي للمجلس مستنداً إلى مبادئ عالمية حقوق الإنسان ، ومتفهما للتأثيرات والارتباطات المباشرة للجرائم الإسرائيلية في غزة على الأوضاع في المنطقة بشكل عام وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مصر بشكل خاص ، ولا يزال المجلس يعول على الآليات الحقوقية الدولية ودورها في توثيق الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، ويؤكد على أهمية استمرار حالة الزخم الحقوقي سعياً لإيقاظ ضمير العالم. كما ينظر المجلس بإجلال كبير للدور المصري المتعاضم والمستمر منذ بداية العدوان في مساندة الحقوق المشروعة لأهل غزة وتحمل عبء توفير المعونات الإنسانية والمساعدات الطبية لأهالي القطاع ، فضلاً عن الدور الدبلوماسي الكبير الذي تلعبه مصر سعياً لوقف الحرب وإقرار السلام .

أهم التوصيات

- الإسراع في تبني مخرجات الحوار الوطني ، وتوسيع دائرة الحوار لتشمل القوى المجتمعية الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بما يعزز القدرة على تتبع نتائجها من خلال استحداث مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية الملائمة لسياق وطبيعة الاستراتيجية .
- العمل على دمج الاستراتيجيات القومية في مجالات حقوق الانسان ، وتغير المناخ ، والسكان في سياق الممارسات والاجراءات والخطط التنفيذية على المستوى الوطني والمحلي
- إصدار القانون المحدث للإجراءات الجنائية والإستمرار في النهج التشاركي طوال مراحل إصدار القانون ، والأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية والمؤسسية ذات الصلة ، والأخذ بالتوصيات التي تم طرحها من خلال الحوار الوطني فيما يتعلق بموضوع الحبس الإحتياطي والاجراءات الاحترافية ، وتبني قانون لحماية المبلغين والشهود
- التوسع في ممارسة رئيس الجمهورية لسلطته بالعفو عن العقوبة مع التركيز على المحكوم عليهم في قضايا مرتبطة بمخالفات القوانين المنظمة لممارسات حرية الراي والتعبير.

- استكمال خطة تطوير مرافق السجون ، وتبني برامج تدريبية مخططة للمسؤولين على مراكز التأهيل المطورة ، وتعزيز التنسيق بين المجلس ووزارة الداخلية والنيابة العامة لتكثيف الزيارات إلى السجون ومراكز الاحتجاز ، والعمل على تطوير أماكن الاحتجاز الملحقة بمديريات الأمن وأقسام الشرطة.
- مراجعة الجرائم المحاكم عليها بالإعدام وتضييق نطاق تطبيق العقوبة وتبني الوقف الطوعي لتنفيذ عقوبات الإعدام إلى حين اجراء المراجعة الشاملة .
- الإسراع في انشاء مفوضية مكافحة التمييز باعتبارها التزام دستوري.
- تبني مخرجات وتوصيات الحوار الوطني فيما يتعلق بسرعة إصدار القانون المنظم للمجالس الشعبية المحلية وسرعة إجراء إنتخاباتها وتشكيلها ، وتعديل بعض بنود قانون مباشرة الحقوق السياسية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الانتخابية والتحول إلى النظم الانتخابية التي تضمن تمثيل أكبر لمختلف الأحزاب السياسية في المؤسسات المنتخبة
- إعادة النظر في القوانين المنظمة لعمل المنصات الإلكترونية الصحفية والعمل على فتح الأبواب نحو توفيق هذه المنصات لأوضاعها والحد من استخدام آلية الحجب ، والإسراع في إصدار قانون حرية تداول المعلومات .

- إصدار قانون العمل الجديد وتوسيع دائرة التشاور مع أصحاب المصلحة ووضع حلول فعالة لضمان تغطية العمالة غير المنتظمة والعمالة في القطاع غير الرسمي بالغطاء التأميني، واتخاذ اجراءات فعالة لمنع عمالة الاطفال.
- تبني برنامج مستند إلى أفضل الممارسات العالمية في التخارج من الفقر وتطبيقه على المستفيدين من برامج الدعم النقدي تكافل وكرامة.
- رفع مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة لتتوافق مع النسب المنصوص عليها دستورياً.
- الاستمرار في تنفيذ البرنامج القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" ومعالجة التحديات التي أدت إلى التمديد الزمني للمرحلة الأولى والاستفادة من الدروس المستخلصة منها في تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة .
- تضيق نطاق اللجوء لإجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ورفع قيمة التعويضات وتيسير آلية الحصول عليها وتطبيق خطط فعالة لإعادة التوطين بما يتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة .
- تبني تشريع شامل لتعريف ومناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة .
- تبني برنامج شامل لتطوير دور الرعاية للبنين والبنات والمؤسسات العقابية ذات الصلة والالتزام بالمعايير الدولية في هذا الشأن .

- تطبيق آلية تنسيقية فعالة وسريعة ومرنة في المجلس القومي لحقوق الإنسان والنيابة العامة ووزارة الداخلية لضمان سرعة التدخل في معالجة الشكاوى والتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك تطبيق آلية تنسيق فعالة ومستدامة في المجلس القومي لحقوق الإنسان من جانب، والوزارات الرئيسية المعنية بمعالجة النسبة الأكبر من شكاوى وادعاءات انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ترد للمجلس .